الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

الإطار الوطني لمعايير الاستدامة المالية

في الحكومة الاتحادية

نحو منظومة مالية حكومية أكثر كفاءة واستدامة

في إطار تعزيز الاقتصاد المستدام واستدامة المالية العامة، أطلقت وزارة المالية الإطار الوطني لمعايير الاستدامة المالية، كأول إطار وطني شامل لدمج مبادئ الاستدامة في إدارة المالية العامة على المستوى الاتحادي. ويهدف إلى توحيد ممارسات الاستدامة، ودمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في السياسات والأنظمة المالية، بما يعزز كفاءة الموارد والشفافية والاستدامة المالية، وذلك بالاستناد إلى أفضل المعايير الدولية ومواءمته مع الاستراتيجيات الوطنية لحكومة دولة الإمارات.

وقد تم إعداد الإطار استناداً إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية، بما في ذلك معايير عن الاستدامة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB SRS 1)، ومعايير الإفصاح عن الاستدامة الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولي (IFRS S1) و(IFRS S2)، ومعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، إلى جانب مواءمته مع الاستراتيجيات الوطنية لدولة الإمارات، بما في ذلك رؤية الإمارات 2071، والمبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي 2050،

لماذا أطلقت وزارة المالية الإطار؟

جاء تطوير الإطار الوطني لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، أبرزها:

- توفير إطار وطني موحد يدمج مبادئ الاستدامة ضمن مختلف وظائف المالية العامة.
- تعزيز استدامة المالية العامة ورفع مرونتها في مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية المستقبلية.
- مواءمة الممارسات المالية الحكومية مع الأولويات الوطنية والتشريعات المرتبطة بالاستدامة والتغير المناخي.
- دعم جاهزة الجهات الاتحادية لمتطلبات الإفصاح والتقارير المرتبطة بالاستدامة.
- الاستفادة من أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجالات الإدارة المالية المستدامة.

محاور التحول نحو الاستدامة المالية

يرتكز الإطار على ثمانية محاور رئيسية تغطي مختلف وظائف الإدارة المالية الحكومية، بما يضمن دمج مبادئ الاستدامة عبر دورة المالية العامة بشكل متكامل.

1

الميزانية المستدامة

تدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن مراحل إعداد وتحليل الميزانية من خلال تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي والوسم الأخضر للميزانية، بما يدعم كفاءة تخصيص الموارد وتعزيز الشفافية المالية.

2

الخزانة المستدامة

تركز على دمج مخاطر الاستدامة والمخاطر المناخية ضمن عمليات إدارة الخزانة والقرارات المالية، بما يعزز المرونة المالية ويرفع مستوى الجاهزية للمخاطر المستقبلية.

3

المشتريات الحكومية المستدامة

تهدف إلى تحقيق أفضل قيمة مقابل المال على المدى الطويل من خلال مراعاة التكلفة الإجمالية ودورة حياة المنتجات والخدمات، مع تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتقليل الأثر البيئي.

4

المحاسبة والتقارير المالية المستدامة

تعزز دمج الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة والمناخ ضمن التقارير المالية الحكومية وفق المعايير الدولية، وتدعم تصنيف وتتبع الإنفاق المرتبط بالاستدامة وتعزيز الشفافية والمساءلة.

5

الضرائب المستدامة

تركز على تطوير سياسات ضريبية تدعم الأنشطة الاقتصادية المستدامة وفق التوجهات والتشريعات المعتمدة، وتعزز الحوافز والآليات المرتبطة بتحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية.

6

الإيرادات المستدامة

تعزز مرونة واستدامة الإيرادات الحكومية من خلال تطوير آليات التحصيل والتنبؤ بالإيرادات وإدارة المخاطر الاقتصادية، بما يدعم الاستقرار المالي طويل الأمد.

7

إدارة الأصول المستدامة

تركز على تعظيم القيمة الاقتصادية والاجتماعية للأصول الحكومية خلال دورة حياتها، مع تحسين كفاءة استخدامها وتقليل أثرها البيئي ودعم الاستدامة المالية طويلة الأجل.

8

الخدمات الرقمية المستدامة

تدعم التحول نحو خدمات رقمية منخفضة الأثر البيئي من خلال رفع كفاءة البنية التقنية وترشيد استهلاك الطاقة والحد من النفايات الإلكترونية، مع تعزيز الابتكار والشمول الرقمي.

كيف يخلق الإطار قيمة للجهات الاتحادية والحكومة الاتحادية؟

يسهم الإطار في:

- دعم توجيه الموارد نحو المبادرات والمشروعات ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الأعلى.
- تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال تبني منظور التكلفة الإجمالية ودورة الحياة.
- تطوير آليات تصنيف وتتبع وقياس الإنفاق المرتبط بالاستدامة وتحسين جودة التقارير والإفصاحات.
- تعزيز مرونة المالية العامة في مواجهة المخاطر الاقتصادية والمناخية.
- تحسين إدارة الأصول الحكومية وتعظيم قيمتها على المدى الطويل.
- دعم اتخاذ القرار المالي المبني على البيانات ومؤشرات الأداء.
- تعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة في إدارة الموارد الحكومية.

مؤشرات الأداء وقياس الأثر

يعتمد الإطار على منظومة متكاملة من **مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)**، تمكن من قياس مدى تبني وتطبيق معايير الاستدامة عبر مختلف الوظائف المالية الحكومية وتقييم أثرها بصورة مستمرة. **ومن أبرز المؤشرات:**

الميزانية:

نسبة الإنفاق المرتبط بالاستدامة ومستوى تطبيق الوسم الأخضر وتقييمات الأثر البيئي والاجتماعي.

المشتريات:

نسبة العقود الملتزمة بمعايير الاستدامة وكفاءة استخدام الموارد.

الأصول:

نسبة العقود الملتزمة بمعايير الاستدامة وكفاءة استخدام الموارد.

الخدمات الرقمية:

مؤشرات كفاءة الطاقة وتقليل الانبعاثات والنفايات الإلكترونية.

المالية والتقارير:

مستوى الإفصاح عن بيانات الاستدامة وجودة التقارير المالية المرتبطة بها.

وتسهم هذه المؤشرات في تعزيز الشفافية والمساءلة ودعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة من خلال تقارير موحدة ومتكاملة على مستوى الحكومة الاتحادية.

من الإطار إلى التطبيق

تشمل الخطوات القادمة ما يلي:

- تعميم الإطار على جميع الجهات الاتحادية المشمولة بالتطبيق وتوضيح متطلبات التنفيذ

والامتثال.

- تنفيذ برامج توعية وبناء قدرات لتعزيز جاهزية الجهات الاتحادية والوحدات التنظيمية المعنية.
- دمج متطلبات الاستدامة ومؤشرات الأداء ضمن الأنظمة والإجراءات المالية المعتمدة.
- تطوير آليات التقارير والإفصاحات المرتبطة بالاستدامة وفق أفضل المعايير الدولية.
- تطبيق المعايير ومؤشرات الأداء تدريجياً وفق خطة مرحلية تراعي جاهزية الجهات الاتحادية واستدامة العمليات التشغيلية.
- متابعة التنفيذ وقياس مستوى الامتثال ودعم التحسين المستمر.

نحو مستقبل مالي أكثر استدامة

يمثل الإطار الوطني لمعايير الاستدامة المالية نقلة نوعية في مسيرة تطوير الإدارة المالية الحكومية، من خلال دمج مبادئ الاستدامة في التخطيط والإنفاق والإيرادات وإدارة الأصول والعمليات المالية المختلفة. كما يوفر مرجعية وطنية موحدة تدعم الجهات الاتحادية في تعزيز الكفاءة والشفافية والمرونة المالية، بما يسهم في تحقيق رؤية دولة الإمارات وأهدافها التنموية وترسيخ أسس مالية عامة أكثر استدامة للأجيال القادمة.

ادارة السياسات المالية والمعايير المحاسبية الحكومية

○○○